دراسة قانونية و سياسية لإشكالية
مدينة كركوك

د. عادل حمزة عثمان
مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد

المقدمة

لم يعرف التأريخ السياسي للعراق مشكلة اسمها كركوك، ولو دققنا ذلك التاريخ منذ تأسيس دولة العراق عام 1920 وحتى عام 2003 ، لم نجد حصول أي صراع بين مكونات هذه المدينة التي كانت عبر تأريخها نموذجاً للتعايش السلمي والثقافي بين القوميات والطوائف، رغم مرورها بفترات حكم أنظمة استبدادية مختلفة. بالتالي مالذي يمنعها اليوم أن تعيش بأفضل حال في ظل وضع أكثر ديمقراطية وحكومة منتخبة تتعهد بالمساواة للجميع .

إن في مسألة كركوك من الحساسية ما لا يمكن تدارك نتائجها إن أسيء التعامل معها لكونها ذات طبيعة وخصوصية متعددة الجوانب، واستناداً إلى ذلك فان الضرورة العراقية تأتي للعمل على إقرار كركوك لكل العراقيين، وإقامة نموذج ورمز للوحدة و التعايش ، و السؤال الذي يتبادر دائماً إلى ذهن الجميع هو ماذا سيخسر الأكراد إذا كانت كركوك مدينة للجميع ؟ لاسيما في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة مع ضمان حقوق مختلف مكونات المدينة و تطلعاتهم المشتركة في ظل إجراءات تحفظ الوجود القومي للجميع .

إن الحديث عن مدينة كركوك هو الحديث عن العراق لكونها الحالة التي تجمع شمال العراق بجنوبه و يرتبط بداخلها كافة مكوناته من عرب و أكراد و تركمان، و تبقى رمز للتفاعلات المشروعة للجميع عبر إجراءات قانونية تحفظ وجودهم القومي . و لذلك لا يكمن لأحد حالياً القبول بفكرة المناخات السياسية التي تهيأ باتجاه الإضرار بوحدة العراق ، و إن كان مطلب الفدرالية لدى البعض من السياسيين هو مقدمة للانفصال عن العراق ، و على الرغم من الإقرار بحق الشعوب بتقرير مصيرها وإنشاء دولها القومية، غير إننا كعراقيين لا نقبل لهذا الوطن أن يتجزأ خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة من تأريخه، و على الجميع واجب العمل على غلق كل المنافذ التي يمكن للتدخلات الدولية و الإقليمية التسلل منها تحت أغطية معروفة .

ولمناقشة كل ماتقدم باسلوب علمي وفق المنهجين الوصفي والتحليلي، سنوزع هيكلية على مبحثين رئيسين، سنتناول في المبحث الأول الأبعاد الدستورية و القانونية للمطالبة بإجراء استفتاء حول مصير مدينة كركوك لاسيماً الأسانيد القانونية و الدستورية للمادة (140)، و سنناقش في المبحث الثاني تأثير العاملين الإقليمي و الدولي على إيجاد حل متوازن مقبول للجميع يصون وحدة و سيادة العراق و تكون فيه القناعة الكاملة للجميع بالوعي بنتائجه ، ثم الاستنتاجات التي سيتم من خلالها التوصل إلى ما يجعل مدينة كركوك رمزاً للتآخي و المحبة لجميع العراقيين .

المبحث الأول : الأبعاد الدستورية و القانونية للمطالبة بإجراء استفتاء في كركوك و الأسانيد القانونية لما ورد في المادة (140) من الدستور

لأهمية الموضوع سوف نتناول في هذا المبحث تفسيرا قانونياً و موضوعياً للمادة (140) من الدستور بعيداً عن النظرة السياسية. ويدور السؤال الاساس لهذا المبحث حول الاتي: هل الاستفتاء على مصير و مستقبل كركوك له سند دستوري محكم ؟

من المعلوم أن النصوص الدستورية والقانونية هي نصوص صلبة ومقفلة قصد المعنى المراد من الكلمة أو المصطلح في متنها، وتمتاز بسرعة فهم معانيها بلا قرينة و من دون الحاجة إلى تفسير أو مزيد من الشرح والتوضيح و عادةً ما يلجأ المشرع الدستوري و القانوني إلى استخدام كلمات ذات معاني واضحة و محددة و مألوفة و الاستفادة من استخدام مصطلحات دستورية وقانونية متعارف عليها في الأوساط التي تتعامل بها .

إن النص الدستوري و القانوني عادةً هو الحكم و الفصل في النزاعات و إذا كان النص مرن ويعطي أكثر من دلالة و معنى لا يمكن أن يكون حكماً و مرجعاً لفض النزاعات و الاحتكام إليه في حسم الخلافات حول الحقوق و الصلاحيات .

وعليه، من خلال مناقشة ما تقدم، يمكن الجزم و بسهولة كاملة بعدم وجود أي مصطلح أو كلمة (استفتاء) في النص، وهي كلمة دستورية و قانونية معروفة جداً . فإذا كان المشرع راغباً و يريد و يقصد الاستفتاء فلماذا لم يختر هذه الكلمة و كذلك لا توجد هناك أي كلمة في النص مرادفة لكلمة استفتاء عدا ورود مصطلح واحد فقط هو (آخذاً بنظر الاعتبار إرادة سكان تلك الأراضي)[1]

فإذا كان هناك من يحاول القول أن هذه العبارة يقصد بها الاستفتاء فلماذا لم يذكرها المشرع علماً أن العبارة الواردة في النص لا يوجد فيها أي مصطلح قانوني متعارف عليه يشير إلى

الاستفتاء وورود في النص كلمة (إرادة) سكان تلك الأراضي فالمعروف أن كلمة (الإرادة) ليست من المصطلحات المرادفة دستورياً و قانونياً لكلمة الاستفتاء و إن الاستفتاء هو إعلان دستوري وقانوني عن الرأي من خلال كلمتين (نعم) أو (لا) .

لذلك لم يرد مصطلح الاستفتاء على الإطلاق و لم تذكر الطريقة التي ياخذ بها بنظر الاعتبار إرادة السكان و هنالك أكثر من تفسير لعبارة (اخذاً بنظر الاعتبار) فان نص المادة (58) الفقرة(ج) لا تقوى و لا تصمد على دعم فكرة الاستفتاء[2] .

إن المادة (140) تنص على أن تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بكل ما جاء فيها من فقرات و إن المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية و المنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة يمتد إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملةً (التطبيع – الإحصاء–الاستفتاء) في كركوك و المناطق الأخرى التي يوجد خلاف حولها لتحديد (إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثين من كانون أول 2007 و لم يذكر النص (تحديد إرادة المواطنين في أي مجال) حيث يمكن أن يكون تحديد إرادة المواطنين في أمور أخرى . [3]

إن عدم إثارة صراحة المشرع الدستوري واضحة و عليه يمكن مقارنة النص الحالي بنصوص ذات العلاقة بالدستور ذاته مثلاً المادة (119) من الدستور التي تقول (يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناءا" على طلب استفتاء يكون بإحدى طريقتين):

أ- طلب ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي ترغب في تكوين إقليم .

ب–طلب عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي ترغب في تكوين الإقليم .

يتضح من هذه المادة إن أي محافظة لا يحق لها الانضمام إلى إقليم قائم بل يحق لها تكوين إقليم ولم يذكر المشرع الدستوري في النص على (انضمام محافظة إلى إقليم قائم) و عليه فان محافظة كركوك يحق لها أن تكون إقليما وحدها أو مع غيرها من المحافظات لا أن تنظم إلى إقليما قائم وهذا يسري نصه على باقي محافظات العراق .

إن المشرع لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية استخدم كلمة استفتاء أكثر من ستة مرات في المادة (61) و هي المادة التي تلي المادة (58) و عليه فان المشرع لا يريد و لا يهدف ولا

يرغب بالاستفتاء حول كركوك و ليس هناك أي استنتاج في النص الدستوري للمادة (58) بأن المقصود هو الاستفتاء أولاً و الاستفتاء حصراً على فكرة الانضمام إلى إقليم كردستان ثانياً . [4]

أن المشرع استخدم كلمة إحصاء في الفقرة (ج) من المادة (58) و هي واضحة ولا جدال حولها لذلك فان كلمة استفتاء لم ترد في النص وما ورد لا يدل على الاستفتاء وانه ليس هنالك دعوه إلى الاستفتاء حول مصير كركوك أو الانضمام إلى الأقاليم في المادة (58) من قانون إدارة الدولة.

لذلك فعند نقل المادة (58) من قانون إدارة الدولة إلى الدستور ظهر مصطلح(الاستفتاء) في الفقرة (ثانياً) من المادة (140) و لكن ظهور كلمة استفتاء عقد المشكلة لأن المادة (140) ليست شارحة و لا بديلة للمادة (58) و إنما هو نص منقول بكل فقراته و ليس في فقراته الاستفتاء و الثانية تذكر الاستفتاء بين قوسين للتذكير و ليس لإنشاء نص جديد .

وهنا، من الناحية الدستورية و القانونية لا يؤخذ بالشرح وانما يقدم الأصل و إن كلمة استفتاء تم إقحامها لتحديد إرادة المواطنين و لا يوجد أي نص في الفقرة ثانياً من المادة (140) بعبارة الاستفتاء للانضمام إلى إقليم كردستان و لا يوجد في المادة (58) و لا في المادة (140) كلمة كردستان أو إقليم كردستان لا في النص و لا في الدلالة و لذلك لا مشروعية و لا دستورية و لا قانونية لهذه الطروحات المشبوهة، كما إن السند الدستوري (للاستفتاء) ضعيف جداً و لا قيمة له و لا يمكنه الصمود إطلاقا أمام أي رأي قانوني أو علمي . [5]

و كما أشرنا في بداية هذا البحث أن المشرع كان قد حدد سقفاً زمنياً هو 31 كانون أول 2007 لتنفيذ المادة (140) بكل ما تم حشره فيها فقد سقطت تلقائياً لكونها لم تنفذ في الموعد المحدد لها دستورياً إذا كان هنالك من يتشدق بالدستور و يرفع هذه الراية و يعتبرها الفيصل المقدس و يتجاهلون أن هذا الدستور موضوع خلاف و اختلاف وان المادة الخلافية الأخطر فيه هي المادة (140) التي حشرها المفاوضون الأكراد بدعم و تواطؤ مع المحتل الأمريكي .

لذلك فان الحل يكمن في العمل السياسي التوافقي و كما أشار رئيس الوزراء السيد نوري المالكي (إن حل مشكلة كركوك لا يحصل بالفرض و القوة أو فرض الأمر الواقع الذي فشل عبر مراحل التأريخ لذلك فالحل هو بالتوافق و التفاهم و جعلها حالة تعايش وطني لها طبيعة خاصة). عكس ما يصرح و يتوعد به كبار الساسة الأكراد بأن (هذه المادة ستطبق حتى لو أجلت ألف عام) . [6]

و يرى الكثير من المراقبين و المحللين المهتمين بهذه المشكلة أن على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل بصفتها الراعي للعملية السياسية العراقية بالضغط على الأطراف الكردية المتشددة

بهدف إيجاد مخرج للأزمة و نزع فتيلها و الكف عن محاولات الاستحواذ المبرمج من خلال استغلال الظرف الذي يمر به العراق بوجود المحتل الأمريكي حالياً فوق أرضه .

والأفضل هو الحل التوافقي الذي يرضي الجميع بدلاً من أن تكون بداية لشرارة حرب عرقية قد تدفع بعض الأطراف الإقليمية للتدخل فيها و تعود الفوضى من جديد.

خلاصة القول أن أي مطلب بإجراء استفتاء أو في حالة إجراءه قسراً فانه غير دستوري ومخالف للمادة (119) من الدستور و كل ما يترتب على الباطل يعتبر باطلاً .

المبحث الثاني : أثر الفاعلين الإقليمي و الدولي في إيجاد حل مقبول لمشكلة كركوك:

إن المقاربات التي مرت بها الحركة القومية الكردية عام 1965 جراء الوضع الدولي الذي كان قائماً حينذاك معقدة جداً ، كذلك فان الواقع الدولي الحالي لا يمكن أن يسمح بأكثر مما منحته الحكومة الانتقالية العراقية من أسس قانونية و مادية ترتفع إلى مستوى عملي معين و تعمل على تحقيق الكثير من الطموحات القومية الكردية المشروعة. ومشكلة تدويل هذه القضية هو لكون الأوضاع في العراق أخذت طابعاً دولياً بعد تدخل العديد من الدول في ضوء الحالة الأمنية ، وليس هذا فقط بل إن المسألة العراقية أصبحت حالة دولية حتى من حيث الديون والاعمار و تعهدات الدول المانحة لأجل مساعدة الحكومة العراقية على استتباب الأمن و الاستقرار ، ويبدو أن الحكومة الأمريكية تشعر بنوع من الارتياح تجاه تدويل المسألة العراقية لكي تتخلص من أعباء المأزق العراقي و تعتبر مشكلة كركوك جزء من مشكلة أكبر لذلك فان تدويل هذه المشكلة تعتبر خطوة مناسبة على الأقل لتحييد دور القوى الإقليمية و الدولية [7] . و على القيادة الكردية أن تدرك بأن المصالح الدولية والظرف الذي مكنهم من البقاء أكثر من 12 عاماً بعيداً عن سطوة النظام السابق ومكنهم من إقامة إدارة ناجحة لمنطقة كردستان هو غير الظرف الدولي الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق و وضع اليد على ثرواته و التحكم بمصير شعبه و التأثير في رسم خريطة مستقبله ، لذلك سنتناول بإيجاز بعض مواقف القوى الإقليمية والدولية من هذه المشكلة :

أ- دور منظمة الأمم المتحدة في مشكلة كركوك :

إن تأجيل الاستفتاء حول كركوك يعني أن هذه القضية تعيش في مرحلة انتقالية إلى حين إتمام الأمم المتحدة دراسة كيفية توسيع دورها في هذه القضية و تحديد الآليات المطلوبة لتنفيذ هذا الدور على أرض الواقع لأجل تقرير مصير المدينة ، لذلك فان الاهتمام يتوجه نحو الأمم المتحدة

التي ينبغي أن تثبت مصداقية في دورها الجديد لاسيما في حاله اختلت فيها معايير المواطنة و تباينت حقوق القوميات و تعرض مصير الشعوب للخطر نتيجة لسياسة فرض الأمر الواقع التي أتبع إزاء مدينة كركوك منذ قيام الدولة العراقية .

لقد وجد الكثير من الساسة العراقيين في دور الأمم المتحدة بعد تعيين دي مستورا الفرصة للحصول على دعم المنظمة الدولية لمواقفهم لكون هناك من يرى أن الأمم المتحدة قادرة بشكل أفضل من أي طرف آخر على معالجة الأزمة و لكن الجميع يريد أن يكون دور الأمم المتحدة إلى جانبه و يدعم ادعاءاته على أساس أن هذه المنظمة طرف محايد ليس لديها أجندة سياسية أي أنها بلا محملات من التاريخ تجبرها على تصنيف القوى السياسية و الأشخاص أو تتخذ قرارات غير منصفة بحقهم . [8]

و لكن السؤال المهم هو هل فعلاً أن منظمة الأمم المتحدة يمكن أن تكون طرفاً محايداً؟ و هنا لا بد أن نتذكر صفحات من العلاقة بين العراق و الأمم المتحدة ابتداءاً من الفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء إلى فرض العقوبات الغير مشروعة على الشعب العراقي و إلى ما قام به مفتشي الأسلحة من فعاليات تحت ذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، هذه الصفحات وغيرها تلغي النظرة الساذجة عند البعض عن صدق نوايا الكثير من موظفي الأمم المتحدة و حيادهم و سلوكهم في إطالة مهام عملهم للاستفادة من أموال العراق ، و حتى تصرفات جنود الأمم المتحدة كانت لا تقل سوءاً عن تصرفات جنود الاحتلال [9].

إذن الأمم المتحدة و من خلال سلوك الكثير من موظفيها لا يمكن أن تكون طرفاً محايداً أو نزيهاً لكونها أولاً و أخيراً تتحرك وفق توجيهات و مصالح الإدارات الأمريكية .

و المعروف أن الأمم المتحدة عادة تتدخل في النزاعات عندما تتصف بأمرين، الأول أن تكون النزاعات بين مكونات اجتماعية و ذات طبيعة مسلحة ، و الثانية أن لها آثار إنسانية خطيرة . وفي الحالة العراقية فان ما هو سياسي يستخدم أحياناً بمسميات طائفية وصفته السياسية تتزايد باستمرار و في بعض الوقت تتراجع صفته الاجتماعية .

انها باختصار ليست قضية أممية و قد يحقق وسطاء من حجم أصغر ما لا يستطيع تحقيقه وسطاء الأمم المتحدة أمثال دي مستورا . [10]

ب- مشكلة كركوك و الدور الأمريكي بعد الاحتلال :

حاولت الإدارة الأمريكية باستمرار التدخل في معالجة مشكلة كركوك، وأرسلت الكثير من الموفدين لهذا الغرض، لكنها لم توفق لسببين ، الأول أنها غير جادة في معالجة المشكلة حتى لا تغضب أحد الأطراف ، و الثاني شعور المسؤولين الأمريكان أن هذه المشكلة هي جزء من مشكلة أكبر لا تستطيع أن تكون فيها طرفاً محايداً . وقد قال السفير الأمريكي في العراق (ريان كروكر) بتاريخ 2007/7/18 " أن من الصعب إجراء الاستفتاء حول كركوك في موعده المحدد بسبب الخلافات التي يشهدها العراق " .

إن استمرار الخلافات بين الكتل السياسية حول حيثيات العملية السياسية في العراق يجعل من الصعب التوصل إلى حلول عراقية صرف لمشكلة كركوك ، و إذا كانت حسابات واشنطن قائمة منذ أربع سنوات على أنها لا تستطيع المخاطرة بعلاقتها مع الأكراد حول مصير كركوك أو أنها– أي واشنطن –أصبحت متوجهة في الفترة الأخيرة نحو ستراتيجية تسمح بالتدخل لمعالجة دولية لمشكلة كركوك عبر تعيين محكم دولي محايد للقيام بالتحكيم في هذه القضية . وفي هذا الصدد، يمكن الاشارة الى ان مجلس الأمن الدولي أصدر قراراً برقم (177) حول توجه الأمم المتحدة للمساعدة في حل النزاعات حول تقرير مصير كركوك حيث أن الدور التوسطي للأمم المتحدة يمكن أن يكون حاسماً في معالجة الإخفاق السياسي بين المكونات العرقية لتسوية المشكلة .

إن مبررات تدويل هذه القضية لا تتنافى مع الدستور العراقي، لاسيما المادة (14) المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك، حيث أن اللجوء إلى إيجاد محكم دولي محايد لتسوية المشكلة يقع ضمن تسلسل المادة (14) من الدستور.

إن الاحتلال الأمريكي هو الذي خلق الأزمات و المشاكل و من بينها كركوك حيث عمل على خلق التناقضات و الخلافات على المستويات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و التي أدت إلى تهديد كيان العراق و تعريض هويته و وحدته للتصدع بسبب استغلال كيانات عرقية و طائفية لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعب العراقي و مستقبله بالتنسيق مع المحتل الأمريكي الذي بدأ في الأيام الأخيرة بلعبة جديدة هي تسيير دوريات مشتركة (الجيش العراقي ، القوات الأمريكية ، البيشمركة) في المناطق التي تسمى المتنازع عليها و هذا بحد ذاته زرع جديد لبذور الفتنة و التجزئة . [11]

ج– مشكلة كركوك و الدور التركي :

إن العلاقة بين القومية الكردية و الأقليات في شمال العراق لاسيما التركمان كانت ولا تزال على رأس أجندة الخلافات التركية – الكردية لاسيما منذ عام 1991 اذ أكد البرلمان الكردستاني الذي تأسس أثر انتخابات عام 1992 أن التركمان وغيرهم من الأقليات سوف يكون لهم وضع دستوري في الفدرالية التي أعلنت شمال العراق.[12] و قد حاولت حكومة إقليم كردستان التحالف مع بعض تنظيمات التركمان من أجل تطبيق المادة (140) من الدستور و رفض حصول الاختراقات العسكرية التركية المتوالية لأراضي الإقليم .[13]

من جانبها تعارض تركيا أي محاولة لضم كركوك إلى إقليم كردستان وتعتبر ذلك خط أحمر يستوجب شن الحرب . [14]

إن الحكومة التركية تشعر أن السياسة التي اتبعها الأكراد في كركوك تهدف إلى طرد التركمان منها و تحدث عن ذلك رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حيث أكد وجود عمليات منظمة لهجرة جماعية للأكراد إلى كركوك و انتقد الولايات المتحدة لفشلها في منع ما وصفه الجهود و المساعي الكردية للهيمنة على كركوك على حساب العرب و التركمان . [15]

واذا كانت ثلاثية (المياه ، الأقليات ، الحدود) قد لعبت دوراً أساسياً في تحديد نمط العلاقات تعاونية او تصارعية– بين العراق و تركيا و خضعت لحسابات وتجاذبات سياسية، إلا أنها لم تصل إلى حد الصدام ، فان اقامة دولة كردية في شمال العراق من الممكن ان تسير في العلاقات العراقية التركية باتجاهات اخرى، اذ إن تركيا لا تقبل بإقامة دولة كردية في شمال العراق انطلاقاً من أن إقامة مثل هذه الدولة رسمياً سيشجع أكراد تركيا على الاقتداء بأشقائهم في العراق ، و أن تركيا ترى في إعلان دولة كردية شمال العراق سبباً لإعلان الحرب وهذه مسألة محسومة في أنقرة.

إن التفكك السياسي و العرقي في العراق شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق في منطقة كركوك حقوقاً ثقافية و حكماً ذاتياً و ألا يكونوا بأية حال تابعين إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي في المستقبل . [16]

وهناك مشكلة المياه التي تم السكوت عنها بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق ولم تظهر على السطح حتى لا تخلق مشكلة إضافية و لكنها مرشحة بقوة لأن تطفو على سطح العلاقات العراقية– التركية في بداية العام القادم و بعد الانسحاب الأمريكي .

إن استقرار الأوضاع مع تركيا هي بسبب الوجود الأمريكي، وهذا لن يستمر طويلاً مع تراكمات هذه المشكلات سواء للحكومة المركزية أو لحكومة الأكراد .

د- العلاقة بين الأقليات و انعكاسات ذلك على مشكلة كركوك :

تتسم الفتن و الحروب الأهلية بأنها من بين أكثر الحروب عنفاً و أشدها فتكاً بسبب دوافع الحقد والتعصب والانتقام، و بالنظر لطول مدتها و دوافعها (الدينية والعرقية و الإيديولوجية) الكامنة ورائها و يأتي خلف تلك الحالة الدور الخارجي بطريقة تصدير الأفكار و المعتقدات العنصرية و العرقية و الدينية التي يترتب عليها غياب الاتفاق الوطني أو القومي داخل الدول .

إن ما تواجهه الهوية القومية من تحديات من خلال التركيز على التناقضات وتعميق التفتيت على مستوى الدين الواحد و المذهب الواحد لتشكل الفصائل المتنافرة حيث تبدأ بعد ذلك عملية الإقصاء و الجهة التي تقوم بعملية التفتيت هي نفسها القوة التي تحمل راية الديمقراطية و حقوق الإنسان و ذلك بهدف فرض ثقافة الهيمنة بعد إزالة الثقافات القومية و الوطنية . [17]

ونتيجة للتدخلات الدولية و الإقليمية و كنتيجة لغياب الوعي بالهوية العراقية أصبحت رقعة العراق مسرحاً تتفاعل على فوقه الأزمات و الصراعات الدولية و الإقليمية والمحلية و هذا ما سوف يترك آثاره السلبية على الجوار العربي و الإقليمي و على المصالح الدولية الحيوية . و رغم أن مشكلة كركوك هي عراقية بالدرجة الأولى و لكن لها أبعاد دولية و إقليمية ففي ظل الظروف الراهنة من المستحيل أن تبقى تركيا متفرجة إزاء أي عمل بضم كركوك إلى إقليم كردستان .

واذا كان البعض يرى إن لجوء أكراد العراق إلى السلاح في العهود السابقة كان مشروعاً لعدم توفر الوسائل السلمية لحل المشاكل و حرمان الأكراد من حقوقهم القومية[18] ، فان أجواء (الديمقراطية) في الوقت الحاضر توفر الوسائل السلمية لحل النزاعات وفق الدستور و أن وضع العراق الحالي لا يتحمل و لا يسمح بفرض الحلول بالقوة لأن في ذلك خسارة للجميع لذلك فأن الأفضل هو أن تبقى كركوك مدينة لجميع العراقيين و هو الحل الوحيد الممكن .

فضلا عن ذلك، هناك من يوصي باللجوء إلى المحكمة الاتحادية حول هذا الأمر الحساس، استناداً إلى ما تقدم من الأدلة على عدم الحجية الدستورية والقانونية لمطالب إجراء الاستفتاء ، الا ان دور المحكمة الاتحادية العليا في تفسير النص الدستوري حسب (المادة 93-ثانياً) لكونه محدوداً جداً و في الحالات الضرورية

وعند اللجوء اليها. و لا تتدخل المحكمة في كل صغيرة لتوضيح معاني النصوص أو إعداد شروحات حولها وذلك لكون النصوص الدستورية والقانونية واضحة في النص الدستوري ولا يقبل التأويل أو التكيف حسب الظروف والمصلحة لأنه بذلك سيكون نسبياً و ليس ثابتاً في الدلالة.

الخاتمة

استناداً إلى ما يرد من حقائق و وضوح بما أثبتته وتثبته المرجعية القانونية والدستورية جميعها، تأتي إقرار كركوك لكل العراقيين و أنها نموذج مصغر لمكونات الأمة العراقية بآلية دستورية مشروعة تساعد على حل جميع المعضلات القومية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية ضمن علاقة مستقبلية متسمة بالمرونة والانفتاح و بعمل منهجي سياسي مدروس بعيداً عن المشاكل والأزمات ووفق آليات دستورية مشروعة لإزالة جميع المخاوف التي تتوجس نفوس و صدور بعض الأطراف العراقية، وحتى الإقليمية مع توفر أرضية مناسبة لإقامة علاقات بناءه مع الدول المجاورة و خلق مناخ عام يتسم بالاستقرار والأمن في كركوك و كافة المناطق التي حولها خلاف و اختلاف، لأن الدور العراقي المستقبلي في المحيط الإقليمي و الدولي لابد أن يدرس من خلال البعد الداخلي باعتباره المؤشر الحقيقي في رسم الخط البياني القادم في سياسة العراق. و لابد من ترتيب البيت العراقي بعد سنوات من التبعثر التي أحدثت ضبابية في المواقف و الرؤى داخل و خارج العراق حيث أصبح معروفاً للجميع إن من بين أهداف الساسة الأكراد يقع التالي :

أ-على المستوى المحلي ، الضغط على الحكومة المركزية لتوسيع نطاق ومستوى استقلال الإقليم، و كما حصل في الضغط على الحكومة المركزية لاستبدال العلم العراقي السابق بعد صدور قرار منع رفعه في إقليم كردستان.

ب-على المستوى الإقليمي ، الضغط على تركيا من أجل تحسين وضع الأقلية الكردية فيها و الكف عن التدخل في شمال العراق أو مواجهة ما يثار حول مطالبها الإقليمية في منطقة كركوك .

ج- على المستوى الدولي التأثير على الرأي العام للحصول على تأكيدات الاعتراف الدولي بوضعية الإقليم و دوره في العلاقات الدولية . و عليه يمكن أن ينظر إلى ادعاءات السيادة على أنها عملية يسعى من خلالها للحصول على درجة أكبر من الاستقلال عن الحكومة المركزية في بغداد .

ولذلك، وغير بعيد مما تقدم، فان قرار البقاء ضمن العراق هو قرار استراتيجي اتخذته الحركة الكردية و إن التلويح بالاستقلال من آن إلى آخر هو لغرض التعبئة السياسية في إطار مفهوم مباراة السيادة أي التخلي عن فكرة الاستقلال بالمفهوم التقليدي و المشاركة في السيادة و دعم مستوى الاستقلال الإقليمي و ليس الانفصال و تكوين كيان مثل (كوسوفو) و من خلال العمل على أرض الواقع سيتبين إن كان هذا التوجه ذات طبيعة ستراتيجية أم ذات طبيعة تكتيكية براغماتية .

وهذا لا يعني عدم وجود تحديات جسيمة أخرى تتعلق بالعلاقة مع الحكومة المركزية وأن تعاطي القادة الأكراد مع هذه التحديات هو وحده الذي سيظهر الكثير عن حقائق التوجهات الجديدة. ومن بين اكثر تلك التحديات قوة وتازما قضية كركوك التي كانت محور بحثنا.

أن الحديث عن كركوك و عائديتها لا يمكن حصره بكونها مشكلة كردية – وطنية عراقية فقط ، لأسباب اقتصادية بما تحويه هذه المدينة من ثروات نفطية و كذلك لأسباب تاريخية قومية لوجود قوميات تركمانية و عربية فأنها بذلك تمتد لتلامس المصالح الإقليمية بالعراق و تتدخل فيها الكثير مما يمكن تسميته بالدفع لحافة المواجهة الوطنية و الإقليمية . لذلك لابد من إعادة النظر في الدستور لمناقشة الأمور التي حولها خلاف و اختلاف و الأخذ بما هو مفيد لتعزيز الوحدة الوطنية و بالاتجاه الذي تحدث فيه رئيس الوزراء السيد نوري المالكي و الذي أشرنا إليه في المبحث الأول بقوله (يجب جعل كركوك حالة توافق وطني ذات طبيعة خاصة و الابتعاد عن سياسة فرض الأمر الواقع الذي فشل عبر مراحل التأريخ) .

المصادر

1. نبيل عبد الرحمن ، قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، المادة (58) ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، آذار 2004 ، ص16 .
2. مجيد العنبكي ، تفسير المادة (140) كركوك قد ينقذ العراق من الحريق القادم ، شبكة المعلومات الدولية ،

http://www..alasr-ws/index.com

3. صباح المفتي ، دستور جمهورية العراق ، لسنة 2008 ، ص 14 .
4. نبيل عبد الرحمن ، قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .
5. حسين عوني ، تدويل مشكللة كركوك ، مركز الإعلام التركماني العالمي ، شبكة المعلومات الدولية :

http://groups.yahoo.com/group/kerkuk

6. جبهة عربية – تركمانية ضد الاستفتاء ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11219 ، 2009/8/16 .
7. مجموعة باحثين ، التقرير الإستراتيجي العراقي ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، العراق، 2008 ، ص 93
8. مخاوف من تدخل تركي في كركوك و اردوغان يحمل واشنطن المسؤولية ، صحيفة الحياة ، لندن ، 2005/1/28
9. العراق يدعو الأمم المتحدة للمساعدة في حل أزمة كركوك ، وكالة شنخوا الصينية ، 2009/6/15 .
10. حسين عوني ، أمريكا و تدويل مشكلة كركوك ، مصدر سبق ذكره ، ص.14
11. ترحيب بنشر قوات أمريكية في المناطق المتنازع عليها ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 11223، 2009/8/20
12. أيمن إبراهيم ، السلوك التركي تجاه القضايا العربية، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، عام 2000 ، ص 139 .
13. جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية ، بيروت ، 1998 ، ص 174 .

14. أرميتاج خلال لقائه وزير الخارجية التركي ، أوضاع التركمان في كركوك تتعرض للتغيير بالقوة ، صحيفة الشرق الأوسط ، 2005/2/10 .
15. أردوغان ، بوش طمأننا بشأن كركوك و لم يفعل شيئاً ، رويتر ، 2005/2/10 .
16. أيمن الدسوقي ، هل القومية الكردية انفصالية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 357 ، 2008 ، ص 145 .
17. محمود سالم ، المواطنة و الديمقراطية ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 13 ، لسنة 2009 ، ص258
18. حسين حافظ ، مشكلة كركوك بين الحل الوطني و التدخلات الإقليمية ، أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، لسنة 2009 ، ص12